gef صندوق البيئة العالمية
الاستثمار في كوكبنا

صندوق البيئة العالمية:

إستراتيجيات جديدة لتحديات جديدة

Fifth GEF Assembly Mexico 2014

ترحب المكسيك ترحيبا حارا بأسرة صندوق البيئة العالمية في جمعيته العمومية الخامسة التي تبدأ أيضا دورة خامسة من تمويل الصندوق كي يواصل مهمته بوصفه رائدا للبيئة العالمية. ونحن نقف بقوة وراء أهداف إعادة تنشيط الصندوق باستضافتنا هذا التجمع المهم وعبر المضاعفة التي لم يسبق لها مثيل لحصتنا المالية في الصندوق خلال السنوات الأربع المقبلة.

وبوصفي وزير المالية والائتمان العام المكسيكي، فإني أؤمن إيمانا قويا بأن تحقيق النمو المستدام المراعي للبيئة والذي يرتكز بقوة على البنية التحتية للطاقة النظيفة، والنقل المنخفض الانبعاثات الكربونية، والصناعات التي تستخدم الطاقة استخداما رشيدا، والإدارة الحكيمة للأراضي والموارد البحرية، والزراعة المراعية لتغير المناخ، سيحدد ما إذا كانت البلدان النامية ستزدهر في القرن 21. ويجب أن تحظى هذه الأهداف بالمساندة من بيئة السياسات والبيئة الاقتصادية والتي ستجتذب الاستثمارات الخاصة. ويتطلب خلق حوافز للاستثمارات الخاصة أن يضمن القطاع العام أن مخاطر ومكافآت الاستثمارات المراعية للبيئة تتفق مع مخاطر ومكافآت الاستثمارات الأخرى، بتشجيع الابتكار والتخفيف ما أمكن من الآثار الاقتصادية السلبية للفترة الانتقالية.

وإذ أرحب بكم في كانكون في الجمعية العمومية الخامسة لصندوق البيئة العالمية، تراودني آمال عريضة بأن هذه التحديات ستحظى بمناقشات وافية وستظهر خطط عمل قوية.

لويس فيدجاراي كاسو

وزير المالية والائتمان العام المكسيكي

تواجه البيئة العالمية تحديات جديدة ومكثفة ويعد صندوق البيئة العالمية في موقع فريد يتيح له مواجهتها. ونجتمع في المكسيك للكشف عن إستراتيجيتنا الجديدة التي ستجعل من الصندوق طرفا محوريا بدرجة أكبر في ساحة البيئة العالمية وللعمل مع الدول الأعضاء في الصندوق المجتمعة هنا لتشجيع وتنفيذ مهمتنا وهي أن نتصدر البيئة العالمية. وأهنئ حكومة المكسيك لقيامها بهذا الدور الريادي في هذا المسعى الرئيسي باستضافة ما نأمل أن يكون جمعية عمومية تاريخية لصندوق البيئة العالمية. وتضرب المكسيك المثل طوال مشاركتها للبلدان المتلقية والمانحة على السواء لتصبح أكثر مشاركة في مستقبل الصندوق ومهمتنا في توجيه الأموال لأكثر القضايا إلحاحا والتي تهدد صحة البيئة العالمية.

إن هذه المطبوعة ونتائج المناقشات الكثيرة التي ستجري في هذه الجمعية العمومية الخامسة للصندوق ستوضح أن أسرة الصندوق مستعدة لنقل جهدها الجماعي إلى مستوى جديد.

ونفخر بأن نعرض مهمة الصندوق وإستراتيجياته الجديدة بوصفها خطوة مهمة نحو ضمان الاستخدام المستدام لما تعتمد عليه حياتنا كلنا من أنظمة إيكولوجية وموارد. إن التزام الدول الأعضاء بهذا المسعى يمنحنا فرصة عظيمة للنجاح.

ناوكو إيشي

الرئيس التنفيذي لصندوق البيئة العالمية

البيئة العالمية في مفترق طرق

نحن في منعطف حرج في تاريخ كوكبنا، حيث تهدد اتجاهات سلبية في صحة البيئة العالمية بأن تتجاوز حدود العالم وقدرة الأنظمة الإيكولوجية على سطح الأرض على التعافي. إننا نشهد انهيار المصايد السمكية، وانقراض أنواع من الكائنات، وفقدان أراض زراعية، ونقترب بذلك من نقطة اللاعودة في عدد من المجالات البيئية الرئيسية. ومن المهم أهمية حيوية أن يساعد الصندوق على وقف هذه الاتجاهات السلبية بمساندة مشاريع وبرامج مبتكرة وانتقالية يمكن أن تحقق منافع للبيئة العالمية على نطاق واسع. وهذا هو ما يؤكد تركيزنا على أساليب متكاملة جديدة تتخذ أسلوبا شاملا في التصدي للتحديات البيئية، يتمتع بموارد وشراكات قوية بالدرجة الكافية للتصدي للمشاكل الضخمة. فمحاولة حل كل أزمة بيئية تلو الأزمة لن يجدي نفعا. فنحن بحاجة إلى أن نفهم العلامات المبكرة للأزمات أثناء حدوثها، وما الذي يجعلها تقوى.

ويجد الصندوق نفسه في مركز قوي يتيح له القيام بدور تحفيزي لتطبيق أسلوب قوي جديد في مواجهة التهديدات البيئية وبلوغ هدف التنمية المستدامة. وسيتم إنجاز هذا عن طريق التوجيه الذي تتيحه إستراتيجية رؤية الصندوق 2020 وبرنامج دورة التمويل السادسة للصندوق التي بدأت للتو، وعبر الالتزام بالمساندة من جانب الدول الأعضاء وعددها 183 دولة احتشدت في كانكون في مايو/أيار 2014 لحضور الجمعية العمومية للصندوق.

صندوق البيئة العالمية 2020:
مخطط للمنافع البيئية العالمية

تعتمد إستراتيجية صندوق البيئة العالمية 2020 على استثمارات جريئة سيتم تعبئتها، ومشاريع وبرامج شاملة مبتكرة لا تستهدف علاج الأعراض فحسب بل أسباب التدهور البيئي أيضا، ويتم تنفيذها في علاقة شراكة مع أصحاب المصلحة من القطاع العام والخاص على السواء. فعملنا يتجاوز حماية البيئة. وما سنساعد في إنجازه في التصدي للتحديات البيئية العالمية لن يقل عن تأمين مستقبلنا بحماية وتعزيز رأس المال الطبيعي اللازم لرفاهتنا وتطلعاتنا إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفي هذا السياق، تساعد رسالة الصندوق على ضمان الاستخدام المستدام للأنظمة الإيكولوجية والموارد التي تعتمد عليها الحياة.

والفرضية الأساسية، كما تعكسها وثائق تأسيس الصندوق، هي أن البيئة شرط أساسي لازم للتنمية المستدامة.

إن المهمة الهائلة الملقاة على عاتقنا تتطلب أساليب وإستراتيجيات جديدة، على أن يتم تنفيذها بصورة مشتركة عبر مؤسسات عديدة. ويتمتع صندوق البيئة العالمية بمركز فريد في هيكل تمويل البيئة العالمية يتيح له القيام بدور له أهميته لا بتوفير التمويل فحسب، بل بحشد الشركاء الرئيسيين وتحفيز مزيد من الاستثمارات في البيئة من جانب أطراف أخرى في القطاع العام أو الخاص.

وبموجب إستراتيجيات صندوق البيئة العالمية 2020، فإن رؤيتنا هي أن نكون بطل البيئة العالمية، بمساندة التغيير التحوّلي وتحقيق الآثار الإيجابية على نطاق واسع. وسينشئ الصندوق، في إطار مسعاه لتحقيق هذه الرؤية، علاقات شراكة وتحالفات مساندة تعمل على توحيد أصحاب المصلحة حول حلول تستهدف التصدي للأسباب الأساسية للتحديات البيئية المعقدة. وسيركز أسلوبنا على إجراءات تدخلية مبتكرة تتسم بفاعلية التكلفة ويمكن التوسع فيها، وهي مشاريع تم - أو يمكن - التوسع فيها لتستفيد منها عدة بلدان ومناطق، وتحفز تغييرات تحولية في السياسات أو الأسواق أو السلوكيات.

الضغوط على البيئة تستمر على قوتها

لا تضعف مع الوقت قوة العوامل الكامنة وراء تدهور البيئة العالمية. وفي العقود التالية، ستؤدي ثلاثة اتجاهات اقتصادية اجتماعية — النمو السكاني، وتزايد الطبقة الوسطى في العالم، وزيادة التوسع العمراني — إلى تعزيز الضغوط الخطيرة بالفعل على الأنظمة الإيكولوجية للأرض.

فبعد أن كان سكان الأرض أربعة مليارات نسمة عام 1970 وارتفع إلى سبعة مليارات عام 2012، من المتوقع أن يتجاوز العدد تسعة مليارات بحلول عام 2050، وستضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نصف هذه الزيادة. وستتفاقم عوامل النمو السكاني وسوء التغذية وسوء حالة التربة لخلق ضغوط إضافية تغير من المناطق الطبيعية إلى استخدامات زراعية، مما يزيد من إجهاد موارد المياه العذبة ويحد من موائل التنوع البيولوجي. وعلى مستوى العالم، من المتوقع أن يزيد حجم الطبقة الوسطى مع نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى خمسة مليارات شخص بحلول عام 2030 يتراوح استهلاكهم اليومي بين 10 دولارات و 100 دولار للفرد. وستضم آسيا ثلثي هذه الزيادة. ومع نمو الطبقة الوسطى سيزيد الطلب على الطاقة والغذاء والمباني ووسائل النقل. وتهدد هذه الاتجاهات بتسريع وتيرة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور نوعية الأراضي، والتلوث الكيماوي، وتدهور نوعية الكتل المائية الدولية، وإزالة الغابات. وسيتركز معظم أفراد هذه الطبقة في المناطق الحضرية، وخاصة على طول السواحل حول العالم. وباعتبار المناطق الحضرية هي موطن نحو 90 في المائة من إجمال الناتج المحلي العالمي، فإنها بالتالي مصدر لمعظم التلوث في العالم، إذ ينبعث منها – على سبيل المثال- أكثر من 70 في المائة من غازات الدفيئة العالمية. وقد يمثل التوسع العمراني فرصة لتقديم منافع اقتصادية عالمية ضخمة عبر تصميم مدن ذكية مستدامة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني، وتطبيق أشكال أكثر نظافة لوسائل النقل.

تحقيق النتائج على نطاق واسع

إن اتجاهات التدهور في مجالات متعددة ومرتبطة بالبيئة إنما تؤكد أهمية تحقيق التأثيرات على نطاق واسع. وقد أنشأ صندوق البيئة العالمية سجلا قويا للحد من تدهور البيئة بشكل مباشر. ولا يحقق التحدي نتائج إيجابية كثيرة في مشروع ما لكنه يفعل ذلك على نطاق واسع بما يكفي لتحقيق منافع بيئية عالمية. والأساس هو تحطيم الحواجز التي تقسم مجالات بيئية مختلفة، وربما تعزلها.

وما نشهده مرارا وتكرارا هو التفاعل بين التهديدات البيئية. فيمكننا، على سبيل المثال، أن نرسم خطا مستقيما من تغير المناخ إلى حموضة المحيطات وتدهور الشعاب المرجانية ومن انقراض أنواع بحرية إلى تراجع الأمن الغذائي، ومن إزالة الغابات إلى انقراض الأنواع وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتدهور جودة الأراضي والتصحر. ويمكن تحقيق التفاعل بين مسؤوليات الصندوق في مجالات واسعة بأساليب لا حصر لها. ولذلك، فإن إجراءاتنا التدخلية يجب أن تبني على كثير من الروابط القائمة عبر مختلف المجالات البيئية التي تشكل جوهر تفويض الصندوق. وفي حين أن الهيكل البيئي الدولي يتضمن عددا من الصناديق، القائم منها والجديد، فإن صندوق البيئة العالمية يحتل موقعا فريدا يتيح له مساندة البرامج التي تربط بين مختلف التصنيفات على الأجندة البيئية. وإذا استطعنا أن نصوغ أساليب في مجال واحد تقدم منافع عالمية عبر قطاعات بيئية متعددة، يصبح بوسعنا حشد موارد عامة نادرة لتعظيم هذه المنافع.

التركيز على الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة

يعتمد تحقيق نتائج على نطاق واسع على الاستهداف الدقيق في الإجراءات التدخلية من جانب صندوق البيئة العالمية وشركائه من المنظمات. ونتيجة للأهمية الملحة للتحديات ونطاقها الواسع، إلى جانب محدودية الموارد المتاحة للتصدي لها، فمن المستبعد اتخاذ أسلوب تفاعلي. ولذا فإن رؤية صندوق البيئة العالمية 2020 تركز على الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة. فإن منع فقدان التنوع البيولوجي يتطلب التصدي لأسبابه الكامنة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تعطل الموائل وتدمرها. وبالمثل، فإن الحد من انبعاث غازات الدفيئة إلى مستوى يمنع أي زيادة خطيرة في درجة حرارة الأرض يعتمد على إستراتيجيات تتصدى لمسائل مثل تنامي الطلب العالمي على الطاقة واستبدال أشكال الطاقة المتجددة بإنتاج الطاقة المعتمد على الوقود الأحفوري. وفي الواقع، فإن كثيرا من المشاكل البيئية التي تبدو متناقضة ترجع في أصلها إلى الأسباب ذاتها، مثل أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

إن التصدي للتدهور البيئي على مستوى الأنظمة يحد من ضرورة اتخاذ تدابير علاجية لاحقة، غالبا ما تكون أكثر تكلفة، هذا إذا أمكن تطبيقها أصلا. وينطبق المثل القديم «درهم وقاية خير من قنطار علاج» تماما على هذه النقطة. فالتركيز بقوة أكبر على الأسباب في مكمنها سيتيح للصندوق تحقيق منافع بيئية عالمية ضخمة على مدى السلسلة السببية، ومن ثمّ تعزيز الأثر العام للإجراءات التدخلية. وسيتيح الأسلوب الذي يركز على الأسباب الأساسية للصندوق مساعدة البلدان المعنية على تحسين التوافق بين الأهداف البيئية العالمية وبين الأولويات الإنمائية الوطنية الاقتصادية الاجتماعية.

وكما ورد في رؤية الصندوق 2020، فإن المحركات البيئية تنشأ من عرض السلع والخدمات والطلب عليها، وهو ما يخلق بدوره ضغوطا بيئية تؤثر بشكل مباشر على حالة البيئة. فزيادة السكان، حينئذ، تصبح اتجاها اقتصاديا اجتماعيا أساسيا يتسبب في زيادة الطلب على إنتاج الغذاء. وهذا الطلب المتزايد سبب بيئي غير مباشر لضرورة زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة استخدام الأراضي في إنتاج الغذاء، وهو سبب بيئي مباشر له آثار على فقدان الموائل الطبيعية والتلوث المرتبط بالزراعة وإطلاق غازات الدفيئة في الهواء والمواد المستنفدة للأوزون. ثم تؤدي هذه الضغوط إلى تدهور نوعية الغلاف الجوي، وتخفض التنوع البيولوجي، وتسهم في تدهور نوعية الأراضي، وتستهلك موارد المياه العذبة، ويمكن أن تؤثر على المحيطات. وستركز الإجراءات التدخلية التي تستهدف الأسباب الأساسية على هذه القضايا مثل زيادة الطلب على الغذاء والمباني والطاقة، وزيادة استخدام الأراضي لأغراض الزراعة، وإجراءات إنتاج الغذاء، وتوفير سبل النقل، والتكنولوجيا المرتبطة بتشييد المباني وإنتاج الطاقة.

العملية السادسة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية

في ربيع 2014، تعهد 31 بلدا مانحا بتقديم 4.43 مليار دولار للعملية السادسة لتجديد موارد الصندوق في الفترة التي تبدأ في يوليو/تموز 2014. إن هذا المستوى القياسي لتمويل الجهود التي ستبذلها خلال السنوات الأربع المقبلة بلدان نامية لمنع تدهور البيئة إنما يشير إلى اتفاق قوي في الآراء حول العالم على أهمية الوقف العاجل للاتجاهات البيئية السلبية من أجل ضمان مستقبل مستدام للجميع.

وسيساند التمويل الجديد مشاريع في أكثر من 140 بلدا على مواجهة مجموعة متنوعة من التهديدات التي تواجه البيئة العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي، وانقراض الأنواع، وتراجع تدفق خدمات الأنظمة الإيكولوجية، والنفايات الكيماوية والسامة، وتهديدات المحيطات وموارد المياه العذبة. ويتضمن برنامج العملية السادسة تكريس نسبة أكبر من الموارد للبلدان المتلقية المنخفضة الدخل. وسيزيد الصندوق أيضا من مشاركته مع القطاع الخاص، وإدراج المساواة بين الجنسين في أعماله، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وزيادة التركيز على النتائج وعلى حشد موارد تمويلية أخرى لصالح البيئة العالمية عن طريق زيادة مستوى التمويل المشترك لمشاريعه.

وسيستمر عمل الصندوق الأساسي هو المعاهدات البيئية المتعددة الأطراف: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، والاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، واتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

وفي عهد أقرب، أضيفت اتفاقية ميناماتا المعنية بالزئبق إلى قائمة الاتفاقيات التي يخدمها الصندوق. وتسعى الاتفاقية التي اعتمدت في أكتوبر/تشرين الأول 2013 إلى وقف إنتاج الزئبق واستخدامه. وقد وقع حوالي 100 بلد حتى الآن على اتفاقية ميناماتا، ويتوفر التمويل في عملية التمويل السادسة للصندوق لتنفيذ الاتفاقية.

أساليب تجريبية متكاملة

ستبدأ ثلاثة أساليب تجريبية متكاملة في إطار العملية السادسة لتجديد موارد الصندوق، وهي تستهدف معالجة بعض الأسباب الأساسية الكامنة وراء التدهور البيئي عبر التركيز بشكل خاص على الأمن الغذائي والزحف العمراني وإزالة الغابات. وستساند هذه البرامج أنشطة في البلدان المتلقية لمساعدتها على الوفاء بالالتزامات في أكثر من اتفاقية بيئية عالمية أو موضوع ما بالتصدي للأسباب الأساسية للتدهور البيئي. وستسعى هذه الأساليب إلى خلق أوجه تضافر تزيد من قوة الأثر المفيد وترفع من مستوى استدامته. وستكمل هذه الأساليب البرامج القطرية التي تتضمن تدابير عابرة للحدود وإقليمية وعالمية عن طريق توظيف شبكة الصندوق من علاقات الشراكة الواسعة لحشد أصحاب المصلحة حول قضايا رئيسية ذات أولوية.

ويدرك الأسلوب المتكامل لتعزيز استدامة الأمن الغذائي وقدرته على الصمود في أفريقيا جنوب الصحراء أن التعامل مع الطاقة والمياه والتربة والغذاء بشكل متزامن أمر لازم لتحقيق التنمية المستدامة. وتتيح خطة العمل المعنية بالبنية التحتية والخاصة بالمدن المستدامة مسارا مباشرا لضمان ارتفاع العائد على الاستثمارات في البيئة عن طريق تركيز المشاريع والبرامج في الأماكن التي يتركز فيها النشاط البشري. وستعمل خطة العمل المعنية بالبنية التحتية، والخاصة بإخراج إزالة الغابات من سلاسل عرض السلع الأولية، مع القطاع الخاص (المنتجين) والمستهلكين وغيرهم من أصحاب المصلحة للتصدي لبعض الأسباب الرئيسية لفقدان الغابات في البلدان النامية. والخيط الذي يربط بين هذه الأساليب التجريبية الثلاثة هو أهمية التعامل مع القضايا البيئية العالمية بشكل شامل، في إطار مجموعة من التحديات الإنمائية أوسع وأكثر تعقيدا، وبمشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والعام.

الاستجابة السريعة عند الضرورة

تشدد إستراتيجيات رؤية الصندوق 2020 على أساليب شاملة في الأنظمة للتعامل مع الاتجاهات البيئية العالمية لكنها تدرك أيضا ضرورة أن تتسم بسرعة التصرف وتساند التصدي على الضغوط البيئية الفورية حين ظهورها. فحين يواجه أصولا بيئية مهمة عالميا في موقع ما خطر شديد، فإن ذلك يبرر إجراء تدخليا مركزا. ففي مجال التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، ينصب التركيز على التدابير الطويلة الأجل للحد من الأسباب الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي. غير أنه في بعض الحالات، يتطلب اتخاذ تدابير فورية للمساعدة على الحفاظ على التنوع البيولوجي في مواجهة تهديدات حرجة. ومن الأدوات المتاحة لذلك إنشاء محميات، وإعادة تأهيل الموائل، وبرامج تعافي الأنواع، وغير ذلك من الإجراءات التدخلية التي تستهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي.

إن القدرة على معالجة الضغوط البيئية العاجلة ذات صلة بمكافحة التجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية، وهي نشاط إجرامي وصل إلى حد الأزمة في أفريقيا جنوب الصحراء. وتتضمن عملية التمويل السادسة، في شكل تصد مباشر لهذه الكارثة، تمويلا لمكافحة التجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية عبر المساندة على تدعيم القدرة الوطنية وقدرات المواقع على الرصد وإنفاذ القانون والحد من طلب المستهلكين على هذه المنتجات. ومن العناصر الرئيسية في الإستراتيجية رفع الوعي بمدى اتساع نطاق التجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية وأثر هذه التجارة على التنوع البيولوجي وعلى البيئة وموارد الرزق وصحة البشر وارتباطها بالجريمة المنظمة، ومدى توفر بدائل مستدامة.

سيبقى صندوق البيئة العالمية في صدارة قضية أخرى ذات أولوية فورية، وهي الجهود الدولية لتدعيم قدرة البلدان على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويمول الصندوق، وخاصة عبر صندوق البلدان الأقل نموا والصندوق الخاص لتغير المناخ، أنشطة في أشد بلدان العالم فقرا وضعفا. وسيسعى الصندوق بشكل منهجي إلى البحث عن بدائل مشتركة للتكيف مع تغير المناخ وأولويات الصندوق، وذلك بغرض تحقيق منافع التكيف ومنافع البيئة العالمية على السواء. فعلى سبيل المثال، قد ينجم عن إجراءات التكيف منافع مشتركة للبيئة العالمية عن طريق تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة أو تشجيع التكيف المستند إلى الأنظمة الإيكولوجية عبر الإدارة المستدامة لغابات المنغروف في مواجهة ارتفاع منسوب مياه البحر وتآكل السواحل. ويتيح التكامل، إذا تم تنفيذه بشكل فعال، للصندوق وبلدانه الأعضاء جني ثمار الحد من تكلفة العمليات، وزيادة فاعلية التكاليف في التنفيذ، وتحقيق وفورات الحجم.

بناء سجل قوي في علاقات الشراكة الإستراتيجية

من الأسباب الرئيسية لقدرة الصندوق على الحصول على 4.43 مليار دولار من التعهدات من البلدان المانحة للعملية السادسة لتجديد موارد الصندوق سمعة الصندوق القوية في الإدارة السليمة لأموال البلدان المانحة وشركاء التنمية. وتعد قوة وتنوع شبكة الصندوق من الوكالات — تتألف من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمات مختارة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والهيئات الإقليمية — سببا رئيسيا لهذا النجاح. وسيواصل الصندوق العمل مع منظمات المجتمع المدني بما فيها الشعوب الأصلية وفي البلدان المتلقية وعلى المستوى الدولي لتطوير المعارف التي سيكون لها أثر على الأسباب الرئيسية والاشتراك في إنشاء منتديات للتحرك. وبالمثل، فعن طريق علاقات الشراكة الإستراتيجية مع الأطراف الرئيسية في القطاع الخاص، يمكن للصندوق أن يوسع من نطاق أثره وإنجازه على نحوٍ هائل، ويمكن أن يضمن أن القطاع الخاص يستثمر في الحلول البيئية العالمية ويسهم فيها. وفي النهاية، فإن استراتيجية رؤية الصندوق 2020 تتضمن مواصلة التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين وتدعيمها. إذ يدرك الصندوق أن المساواة بين الجنسين مكون مهم في مشاريعه.

ماذا بعد؟

إن شراكة الصندوق بأكملها تنشط لبدء تنفيذ برنامج عمل الصندوق في دورته السادسة. ونحن بحاجة إلى أن ندير بمهارة مواردنا، ونستهدف بدقة جهودنا، ونحقق أكبر فائدة من كل دولار يتم استثماره، وتعزيز الابتكار للوصول إلى أساليب جديدة للمشاكل المزمنة وبناء تحالفات تتضافر جهودها معا بحيث تكون أقوى من جهود كل منها بمفرده. إن الحشد وقوة التجميع والابتكار كلها عوامل ضرورية لخلق الكتلة الحرجة المطلوبة لتحقيق الأثر المستدام على نطاق واسع وتغيير الاتجاهات المثيرة للقلق في البيئة العالمية. فلا يمكن الفصل بين التنمية والبيئة. فالأنظمة الإيكولوجية السليمة ضرورية لتؤمن للبشر الصحة والغذاء والطاقة والمياه وأخيرا التنمية المستدامة. ومهمتنا هي ضمان ألا نتعلم هذا الدرس بالطريقة الصعبة.

صندوق البيئة العالمية

الاستثمار في كوكبنا

www.the**GEF**.org